الخدمات المصرفية الإلكترونية للمؤسسات

تخضع الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها البنك التجاري الدولي ش.م.ع («**البنـك**») للعملاء من المؤسسات لهذه الشروط والأحكام («**الشـروط**»). ويجب قراءة هذه الشروط بالإضافة إلى الشروط والأحكام العامة للحسابات والخدمات المصرفية.

1. تعريف المصطلحات

إجراء الوصول: إجراء الوصول المنصوص عليه في الفقرة 1,7 أدناه.

الحسـاب (الحسـابات): وتشمل أي حساب (حسابات) يمتلكها صاحب الحساب أو أي حساب (حسابات) جديدة يقوم صاحب الحساب بإنشائها لدى البنك من وقت لآخر، والتي يتاح الوصول إليها عن طريق الخدمات.

صاحـب الحسـاب: الكيان القانوني الذي يمتلك الحساب لدى البنك والذي أبرم عقداً معه بغرض الحصول على الخدمات.

الدرهم الإماراتي: العملة القانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

إجـراء المصادقـة: إجراء يتخذه البنك، وقد يغيره من حين لآخر، للتحقق من هوية الأشخاص الذين يستخدمون أو يتمتعون بالوصول إلى الخدمات من خلال إجراء الوصول وتنفيذ أو التصريح بأي معاملات تتعلق بالحساب (الحسابات).

المفوضـون بالتوقيـع: الشخص/ الأشخاص المُعينين من قبل صاحب الحساب، ولديهم صلاحية تعيين مستخدمي الخدمات.

البنـك: البنك التجاري الدولي ش.م.ع.، وهو شركة مساهمة عامة تأسست بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة، ويشمل (ما لم يقتض السياق خلاف ذلك) فروعه أو خلفائه القانونيين في الملكية أو من ينوبون عنه.

يـوم العمـل: أي يوم تكون فيها البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة مفتوحة لمزاولة الأعمال، باستثناء يومي السبت والاحد وأيام العطل الرسمية المعلنة.

ساعات العمل: ساعات أي يوم عمل تكون خلالها البنوك بشكل عام مفتوحة لمزاولة الأعمال.

معرف الشركة: رقم التعريف الفريد الذي يحدد صاحب الحساب.

نمـوذج إعـداد العميـل: نموذج الإعداد (وتشكل هذه الشروط جزءاً منه) الذي يمكن المفوض بالتوقيع، نيابةً عن صاحب الحساب، من تعيين وتحديد السلطة والمسؤولية الممنوحة للمستخدمين، وتحديد حدود ومستوى سلطتهم لإدارة الحساب (الحسابات) وفقاً للتفويض الممنوح مع البنك.

التعليمـات: طلب أو تعليمات يرسلها المفوض بالتوقيع أو المستخدم إلى البنك لإجراء المعاملات أو للاستفادة من الخدمات الأخرى.

موقـع الإنترنـت: الموقع الذي تم إنشاؤه و/ أو تشغيله و/ أو يدار من قبل البنك أو نيابة عنه، لتسهيل تقديم الخدمات إلى صاحب الحساب (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، موقع البنك الإلكتروني).

الخسـارة: أي وجميع المطالبات والمبالغ والمتطلبات والأعطال والخسائر والأضرار والتكاليف والرسوم والنفقات أياً كانت طبيعتها، أو كانت تبعية، متوقعة أو غير متوقعة، مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك النفقات القانونية.

التفويـض: يعنـي تعليمات تشغيل الحساب التـي تحـدد هوية المفوضيـن بالتوقيـع والمسـتخدم (المسـتخدمين) المفوضيـن مـن قبـل صاحـب الحسـاب لتنفيـذ وتفويـض المعامـلات والاسـتفادة مـن الخدمـات المطبقـة علـى الحسـابات نيابـة عـن صاحـب الحسـاب.

تغييـر التفويـض: طلـب إضافـة أو حـذف أو اسـتبدال أي شـخص تـم تعيينـه كمفـوض بالتوقيـع أو مسـتخدم (مسـتخدمين) للخدمـات، أو أي تعديـل أو تغييـر أو مراجعـة لنطـاق أو مـدى أو حـد السـلطة الممنوحـة لأي شـخص مفـوض بالتوقيـع أو للمسـتخدم (المسـتخدمين) مـن قبـل صاحـب الحسـاب.

وقـت توقـف الدفعـات: مواعيـد توقـف الدفعـات التـي يخطـر البنـك صاحـب الحسـاب بهـا، والتـي سـيتم بعدهـا معالجـة جميـع التحويـلات الماليـة المحليـة والدوليـة فـي يـوم العمـل التالـي، مـع المراعـاة قـدر الإمـكان أن يكـون أيضـاً يـوم عمـل فـي بلـد المسـتفيد النهائـي.

رقـم التعريـف الشـخصي: رقـم مكـون مـن 6 أرقـام، يتـم إنشـاؤه بواسـطة المسـتخدمين لاسـتخدامه فـي كل عمليـة تسـجيل دخـول إلـى الخدمـة.

المنصـة: موقـع الإنترنـت و/ أو أي تطبيقـات مصرفيـة عبـر الإنترنـت قـد يوفرهـا البنـك (بمـا فـي ذلـك تطبيقـات الهاتـف المحمـول).

اللوائـح التنظيميـة: وتشـمل أي قوانيـن ولوائـح تنظيميـة، بمـا فـي ذلـك اللوائـح الدوليـة وكذلـك لوائـح البلـدان الأخـرى التـي تنطبـق علـى عمليـات البنـك التشـغيلية.

الخدمـات: وهـي الخدمـات المصرفيـة الإلكترونيـة للمؤسسـات التـي يوفرهـا البنـك مـن خـلال المنصـة والتسـهيلات التـي تعتمـد المعـدات الإلكترونيـة، بمـا فـي ذلـك الخدمـات المصرفيـة عبـر الإنترنـت وعبـر الهاتـف المحمـول لتمكيـن الاسـتلام الإلكترونـي والمدفوعـات ونقـل المعلومـات والتعليمـات.

معـدات الخدمـات: أي عنصـر (عناصـر) و/ أو معـدات يقدمهـا البنـك (سـواء لمـرة واحـدة أو بشـكل دوري) إلـى صاحـب الحسـاب، بمـا يخـدم أغـراض الوصـول إلـى الخدمـات والاسـتفادة منهـا.

جهـاز ترميـز الحمايـة: جهـاز إلكترونـي صغيـر يقدمـه البنـك للمسـتخدمين، ويقـوم بتوليـد مجموعـة متغيـرة مـن الأرقـام العشـوائية لتمكيـن المسـتخدمين مـن الوصـول إلـى الخدمـات أو الاسـتفادة منهـا.

رقـم التعريـف الشـخصي لجهـاز ترميـز الحمايـة: أرقـام عشـوائية متغيـرة مـن سـت خانـات، يتعيـن علـى المسـتخدمين إدخالهـا للوصـول إلـى الخدمـات و/ أو تفويـض التعليمـات.

دولة الإمارات: تعني دولة الإمارات العربية المتحدة.

المسـتخدم (المسـتخدمون): الشـخص الـذي يمكنـه اسـتخدام الخدمـات، بمـا فـي ذلـك الشـخص الـذي يقـوم بالمعامـلات ومفـوض بإجرائهـا وأي شـخص يتـم تعيينـه علـى هـذا النحـو فـي تاريـخ لاحـق. ويجـب أن يكـون لـكل مسـتخدم مُعـرف ورقـم تعريـف شـخصي ورقـم تعريـف شـخصي لجهـاز ترميـز الحمايـة تكـون مميـزة وخاصـة بـه مـن أجـل الوصـول إلـى الخدمـات. ويجـب أن يكـون كل مسـتخدم مفوضًـا مـن قبـل المفـوض (المفوضيـن) بالتوقيـع، وقدرتـه علـى أداء المهـام والوصـول إلـى الحسـابات مقيـدة بأذونـات المسـتخدم والحسـاب، وإمكانيـة وصولـه إلـى الخدمـة مقيـدة بإجـراءات الوصـول. ويجـب علـى المسـتخدمين الامتثـال لإجـراءات المصادقـة التـي يجريهـا البنـك للخدمـات.

معـرّف المسـتخدم: رمـز تعريـف الخدمـات المصرفيـة عبـر الإنترنـت (الأبجديـة الرقميـة) يخصصـه البنـك للمسـتخدم (المسـتخدمين) لأغـراض التعريـف فيمـا يتعلـق بطلـب الخدمـات مـن قبـل هـذا الشـخص (الأشـخاص)، بمـا فـي ذلـك عنـد تسـجيل الدخـول لطلـب الخدمـات عبـر إجـراء الوصـول.

2. قبول الشروط

1,2 من خلال التوقيع على نموذج إعداد العميل و/ أو استخدام الخدمات، يُعتبر صاحب الحساب أنه قد فهم ووافق على هذه الشروط وأي شروط وأحكام أخرى معمول بها يفرضها البنك من وقت لآخر فيما يتعلق بتقديم الخدمات.

2,2 سيضمن صاحب الحساب في جميع الأوقات، أن جميع المستخدمين والمفوضين بالتوقيع قد قرأوا وفهموا ووافقوا على الامتثال لشروط استخدام الخدمات.

3. استخدام الخدمات

1.3 التصرف حسب التعليمات

أ) يطلب صاحب الحساب من البنك ويفوضه بما يلي:

1. الكشف عن معلومات الحساب وأي تفاصيل أخرى متاحة عبر الخدمات لأي مستخدم ومفوض بالتوقيع؛
2. الاعتماد والتصرف بحسب جميع تعليمات المفوض بالتوقيع و/ أو المستخدمين، بما في ذلك تعليمات تغيير التفويض المقدمة في أي وقت بخصوص الحسابات؛
3. الخصم من أي حساب المبالغ التي دفعها البنك أو تكبدها لتنفيذ أي تعليمات.
4. إصدار أدوات/ وثائق مالية أو غير مالية لطرف ثالث معين نيابة عن صاحب الحساب المستفيد من الخدمات.

ب) يوافق صاحب الحساب على أنه يمكن للبنك الاعتماد على أي تعليمات والتصرف بناءً عليها لخصم الأموال المتاحة من أي حساب ما لم يتلق البنك إشعاراً من المفوضين بالتوقيع و/ أو صاحب الحساب وفقاً للفقرتين 3,4 أو 3,8 (ب)، بالصيغة الواردة ضمناً وبالسبل التي قد يراها البنك مُرضية، لتمكينه من اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع تلقي مثل هذه التعليمات والتصرف بناءً عليها وتنفيذها.

ج) لن يقبل البنك أي تعليمات فيما يخص الخدمات ما لم تكن صادرة باستخدام إجراء الوصول. كما لن يكون البنك ملزماً بإجراء أي تحقيقات أخرى للتأكد من صحة التعليمات.

د) يحدد البنك حسب تقديره الترتيب أو الأولوية التي تسوى بها المدفوعات فيما يتعلق بالتعليمات المستلمة في نفس اليوم.

ه) سيبذل البنك كل الجهود المعقولة في سبيل تسوية أي تعليمات يطلبها المفوضون بالتوقيع، حيثما أمكن ذلك، بشرط ألا يكون البنك مسؤولاً عن أي فشل في الامتثال لهذه التعليمات.

و) لا يعتبر البنك مسؤولاً عن تخلف أي طرف ثالث أو تأخيراته عند تنفيذ التعليمات الصادرة عن صاحب الحساب.

ز) يتحمل صاحب الحساب مسؤولية التأكد من أن المستخدمين يتحققون من دقة التعليمات واكتمالها، وأن البنك غير مسؤول عن التصرف بناءً على تعليمات غير دقيقة وغير كاملة. ويحق للبنك رفض التصرف بناءً على التعليمات أو تنفيذها عندما تكون غامضة أو غير متوافقة مع أي تعليمات أخرى موجهة للبنك، حتى يتلقى تعليمات جديدة بالشكل أو الطريقة التي يطلبها أو يقبلها.

2,3 **تأخير أو رفض التصرف بناءً على التعليمات وعدم توفر الخدمات**

أ) يحق للبنك رفض التصرف بناءً على تعليمات إذا تجاوزت المعاملة القيمة المحددة أو أي حد آخر، أو إذا علم البنك أو اشتبه في وجود خرق أمني. وسيتم إخطار صاحب الحساب بأي تغييرات تطرأ على هذه الحدود عند حدوثها.

ب) يوافق صاحب الحساب على أنه يحق للبنك تأخير التصرف وفق التعليمات أو قد يطلب معلومات إضافية من صاحب الحساب أو المفوضين بالتوقيع أو المستخدمين قبل تنفيذ التعليمات.

ج) يحق للبنك (ولكن ليس ملزماً بذلك) تعليق أي خدمة مقدمة إلى صاحب الحساب دون إشعار، حيث يرى البنك أنه من الضروري أو من المستحسن القيام بذلك مراعاةً لأنظمة وعمليات البنك والظروف الأخرى السائدة في ذلك الوقت، وعليه لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة تنشأ عن أي تأخير من جانبه في التصرف بناءً على أي تعليمات أو تنفيذها.

د) سيبذل البنك كافة الجهود المعقولة لإبلاغ المستخدمين في حال تأخير أي من الخدمات أو أي جزء منها دون مبرر.

3,3 **توقيت معالجة التعليمات**

قد تستغرق بعض التعليمات وقتًا للمعالجة من وقت لآخر (على سبيل المثال، نتيجة للصيانة الروتينية التي يتم إجراؤها) وقد لا يتم تنفيذ أحد التعليمات في وقت واحد مع تعليمات أخرى يصدرها المستخدم. وإذا أصدر المستخدمون تعليمات للبنك:

أ) لإجراء دفعة من حساب في يوم عمل ولكن بعد وقت توقف الدفعات، فستتم معالجتها في يوم العمل التالي؛

ب) لإجراء تحويل بالدرهم الإماراتي إلى أي حساب خارج البنك سواء بعد وقت توقف الدفعات أو في أي يوم ليس بيوم عمل، فلن يتم التحويل حتى يوم العمل التالي؛ و

ج) لتفعيل تحويل عملة (غير الدرهم الإماراتي) إلى حساب لدى أي بنك آخر بعد وقت توقف الدفعات، فسيتم إجراؤها في اليوم التالي بحيث يكون يوم عمل في (1) دولة الإمارات العربية المتحدة، (2) بلد حساب المستفيد، و(٣) المركز المالي للعملة ذات الصلة.

4. المفوضون بالتوقيع

1,4 يجب أن تتوافق التعليمات المستلمة والتعيينات التي أجراها المفوضون بالتوقيع مع تعليمات تشغيل الحساب (بما في ذلك التفويض) التي تحدد عدد المستخدمين المعينين للاستفادة من الخدمات، وهوية المفوضين بالمعاملة، وما إذا كان بإمكان المفوض/ المفوضين بالتوقيع تعيين أي حدود مالية على المعاملات التي تتم باستخدام الخدمات.

2,4 لن يكون البنك ملزماً بأي شكل بتنفيذ أو بالتصرف بناءً على أي تغيير في الصلاحيات:

أ) ما لم يتم تقديم إشعار خطي بتغيير التفويض إلى البنك وبالشكل الذي يحدده البنك أو يقبله ووفقاً لإجراءاته التشغيلية؛

ب) ما لم يقتنع البنك بأن صاحب الحساب قد قام بتغيير التفويض على النحو الواجب؛

ج) إلى أن، في حال وبعد اقتناع البنك بأن صاحب الحساب صرح بتغيير التفويض على النحو الواجب، ينقضي الوقت الذي يحتاجه البنك بشكل معقول (مع مراعاة جميع الظروف السائدة آنذاك) ليتمكن من اتخاذ الإجراء المناسب للعمل بناءً على وتنفيذ تغيير التفويض.

3,4 يجب على المفوضين بالتوقيع إخطار البنك، في غضون ثلاثة (3) أيام عمل بأي قرار أو تعديل أو وثيقة صادرة عن صاحب الحساب والتي: (1) تفوض أي مفوض بالتوقيع أو مستخدم (مستخدمين) باتخاذ أي إجراء أو الدخول في أي اتفاقية نيابة عن صاحب الحساب أو (2) تمنح أي سلطة لأي مفوضين بالتوقيع أو مستخدم (مستخدمين) للتصرف نيابة عن صاحب الحساب. ويحق للبنك أن يفترض أن هذه السلطة قد مُنحت لهؤلاء المفوضين بالتوقيع أو المستخدم (المستخدمين) ولم يتم إلغاؤها من قبل صاحب الحساب حتى يقوم بتقديم إشعار خطي إلى البنك بذلك.

4.4 سيوضح المفوضون بالتوقيع التفويض في نموذج إعداد العميل. وفي حال وجود أي تعارض في تفاصيل المستخدم (المستخدمين) الواردة في التفويض وفي نموذج إعداد العميل، فإن التفاصيل الواردة في التفويض تكون لها الأسبقية.

5. المسؤوليات العامة المترتبة على صاحب الحساب

1,5 يتحمل صاحب الحساب وحده مسؤولية:

أ) إبقاء قائمة المفوضين بالتوقيع محدثة، وإبلاغ البنك بتحديثاتها وبأي تغيير محتمل في التفويض.

ب) الحصول على وصيانة أي معدات لازمة لاستمرار وصول المستخدم إلى الخدمات واستفادته منها (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، معدات الخدمات)، والحفاظ على تدابير مكافحة الفيروسات والأمان، بما في ذلك الحماية الكافية والنسخ الاحتياطي للبيانات و/ أو المعدات واتخاذ الاحتياطات المعقولة لمسح وحماية أنظمة وتطبيقات الحاسوب الداخلية من أي فيروسات حاسوبية أو غيرها من الخصائص المدمرة؛

ج) الامتثال للشروط عند تشغيل الحساب (الحسابات)، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إجراءات المصادقة و/ أو متطلبات التفويض؛

د) الإجراءات التي يتخذها المستخدم (المستخدمون) بما في ذلك تقييد استخدام الخدمات والوصول إليها على هذا المستخدم (المستخدمين) وأي واجبات و/ أو التزامات أمنية وتعهدات عامة فيما يتعلق باستخدام الخدمات المنصوص عليها في هذه الشروط؛

ه) دقة جميع المعلومات المرسلة إلى أنظمة البنك من قبل المستخدم (المستخدمين)؛

و) الاستفادة من الخدمات بحسب توجيهات البنك؛

ز) في حال ترك أي مستخدم للعمل أو إلغاء تفويضه باستخدام الخدمات من قبل صاحب الحساب، فيتوجب ما يلي:

1. إخطار البنك خطياً على الفور عند استقالة أي مستخدم (مستخدمين) أو في حال إلغاء تفويضه باستخدام الخدمات من قبل صاحب الحساب، وذلك لضمان إلغاء صلاحياته وتحديث إجراءات المصادقة فيما يتعلق بذلك المستخدم؛ و
2. الحصول على جهاز ترميز الحماية من هذا المستخدم (المستخدمين) وإعادته إلى البنك بحسب الأصول.

ح) التحقق من سجلات وكشوف الحساب بدقة عند الاستلام؛

ط) التحقـق وتأكيـد أن المعامـلات تتـم علـى النحـو المطلـوب فيمـا يتعلـق بالمعامـلات المؤرخـة مسـتقبلاً والمعامـلات المتكـررة، وإبـلاغ البنـك علـى الفـور بـأي اختلافـات؛

ي) ضمان عـدم تدخـل المسـتخدم (المسـتخدمين) فـي معـدات الخدمـات أو إتلافهـا (أو محاولـة التدخـل فيهـا أو إتلافهـا)؛

ك) إخطار البنـك علـى الفـور فـي حالـة فقـدان أو سـرقة أي مـن معـدات الخدمـات، أو إذا علـم أو اشـتبه فـي أن طرفًـا ثالثًـا غيـر مصـرح لـه قـد اسـتخدم أو بحوزتـه معـدات الخدمـات؛

ل) مراقبة استخدام معدات الخدمات والتأكد من عدم وصول أي شخص غير مصرح له إليها أو استخدامها؛

م) ضمان عدم إجراء أي تعديل على معدات الخدمات دون موافقة خطية مسبقة من البنك؛ و

ن) ضمان أن المستخدم (المستخدمين) فقط يمكنه استخدام معدات الخدمات وإصدار التعليمات.

6. الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول

1,6 يجـوز للبنـك السـماح للمسـتخدمين باسـتخدام أي خدمـات قابلـة للتطبيـق مـن خـلال تطبيقـات الهاتـف المحمـول («**تطبيــق الهاتــف المحمــول**») ومنحهـم ترخيصـاً غيـر حصـري لاسـتخدام تطبيـق الهاتـف المحمـول مـن أجـل الوصـول إلـى الخدمـات فقـط.

2,6 يتوفـر تطبيـق الهاتـف المحمـول للهواتـف المحمولـة والأجهـزة المماثلـة المتصلـة بالإنترنـت التـي تلبـي المواصفـات والإعـدادات التـي يحددهـا البنـك. ويتعيـن علـى المسـتخدمين الحصـول علـى هاتـف محمـول واتصـال إنترنـت يلبيـان متطلبـات البنـك علـى نفقتهـم الخاصـة.

3,6 يتعيـن علـى المسـتخدمين تقديـم طلـب إلـى البنـك لاسـتخدام تطبيـق الهاتـف المحمـول، سـواء عـن طريـق الخدمـات المصرفيـة عبـر الإنترنـت، أو بـأي طريقـة أخـرى يحددهـا البنـك. ويجـوز للبنـك تغييـر تصميـم وشـكل وصياغـة تطبيـق الهاتـف المحمـول أو الشاشـات، ولا سـيما تلـك التـي يتوفـر تطبيـق الهاتـف المحمـول عليهـا.

4,6 تعتبـر أي معاملـة يتـم تنفيذهـا عـن طريـق تطبيـق الهاتـف المحمـول من خلال معرف الشـركة صادرة من المسـتخدم فـي حـال كانـت كلمـة مـرور تسـجيل الدخـول المقدمـة صحيحـة.

5,6 يتوفـر تطبيـق الهاتـف المحمـول للمسـتخدمين فقـط أثنـاء تواجدهـم ضمـن نطـاق خدمـة الشـبكة الخلويـة أو شـبكة الهاتـف المحمـول لمـزود خدمـة شـبكة خلويـة أو شـبكة هاتـف محمـول معينـة يقـدم خدماتـه للمسـتخدمين. ولـن يتحمـل البنـك مسـؤولية عـدم قـدرة المسـتخدم (المسـتخدمين) علـى اسـتخدام تطبيـق الهاتـف المحمـول فـي حـال كانـوا خـارج نطـاق خدمـة الشـبكة المذكـورة.

6,6 يوافـق صاحـب الحسـاب علـى أن يدفـع للبنـك وأي مـن مـزودي خدمـات الاتصـالات مـن طـرف ثالـث جميـع الضرائـب والرسـوم المطبقـة فيمـا يتعلـق باسـتخدام تطبيـق الهاتـف المحمـول، ويحـق للبنـك أن يخصـم مـن الحسـاب أي معـدلات أو رسـوم غيـر مدفوعـة.

7,6 تعتمـد تطبيقـات الهاتـف المحمـول علـى البنيـة التحتيـة وإمكانيـة الاتصـال والخدمـات التـي يقدمهـا مـزودو الخدمـة الذيـن يحددهـم البنـك أو المسـتخدم. ولذلـك، يوافـق صاحـب الحسـاب علـى أن توقيـت ودقـة و/أو سـهولة قـراءة التنبيهـات الإلكترونيـة يعتمـد بشـكل جزئـي علـى مـزودي الخدمـة مـن طـرف ثالـث المذكوريـن. ولـن يتحمـل البنـك مسـؤولية عـدم تسـليم التنبيهـات الإلكترونيـة أو التأخيـر فـي تسـليمها أو وجـود خطأ فـي مضمونهـا أو فقدانهـا أو تحويرهـا فـي حـال كان ذلـك بسـبب خطأ مـن مـزودي الخدمـة المذكوريـن.

7. إجراءات الوصول والواجبات الأمنية والتقنية

1,7 إجراءات الوصول

أ- يضع البنك وينفذ من وقت لآخر إجراءات تُمكّن المستخدم (المستخدمين) من الوصول إلى الخدمات واستخدامها بما يناسب اختيارهم وبحسب الأذونات التي يحددها المفوضون بالتوقيع من أجل:

1) الحصول على أو الاستفادة من أي خدمة يقدمها البنك أو يوفرها من خلال الخدمات؛

2) الوصول إلى المعلومات وعرضها والحصول عليها وفق توجيهات البنك (سواء كانت تتعلق بحساب أو غير ذلك)؛ و

3) مباشرة أو تفويض أو تطبيق أو تنفيذ و/أو إرسال أي تعليمات أو اتصالات أخرى إلى البنك، وفق هذه الشروط والأحكام («**إجـراء الوصـول**»).

ب- يتضمن إجراء الوصول خطوات التعريف التالية:

1) يجب إدخال مُعرّف الشركة كمعلومة التعريف الأولى.

2) يجب إدخال مُعرّف المستخدم الفريد (ضمن الشركة) كمعلومة التعريف الثانية.

3) يتعين على المستخدم إنشاء رقم التعريف الشخصي الخاص به، وإدخاله على أنه معلومة التعريف الثالثة؛ (يجب أن يتذكر المستخدمون رقم التعريف الشخصي الخاص بهم من أجل تسجيل الدخول لاحقاً).

4) إدخال الرمز العشوائي الذي يُنشئه جهاز ترميز الحماية المقدم للمستخدمين المعنيين على أنه معلومة التعريف الرابعة.

5) يقدم البنك جهاز ترميز حماية منفصل لكل مستخدم، حيث يقوم المستخدم بإدخال رمز تعريفه الشخصي الأولي.

6) يحق لكل مستخدم الوصول إلى الخدمات عبر تسجيل الدخول إلى الخدمات عن طريق:

- الوصول إلى المعلومات وعرضها والحصول عليها حسبما يسمح البنك بذلك (سواء كانت تتعلق بحساب أو غير ذلك).
- مباشرة تنفيذ أو إرسال أي تعليمات إلى البنك، ولكن دون تفعيلها.
- قيام كل مفوض بالمعاملات بتفعيل أو تنفيذ أو إرسال أي تعليمات تؤكد قبوله تفعيل التعليمات عن طريق إدخال رمز التعريف الشخصي لجهاز ترميز الحماية المقدم للمستخدمين المعنيين.

2,7 أجهزة ترميز الحماية

أ- يلتزم البنك بإصدار جهاز ترميز حماية شخصي واحد (1) لكل ملف معلومات عميل لكل مستخدم لتمكينه من الاستفادة من الخدمات. ويتم تحديد عدد أجهزة ترميز الحماية التي يتم إصدارها لكل شركة وفقاً لسياسة البنك.

ب- يبقى البنك دوماً المالك الوحيد لجهاز ترميز الحماية، وفي حال طلب المستخدم استبدال أجهزة ترميز الحماية الخاصة به، يجوز للبنك فرض رسوم إضافية على كل جهاز يتم استبداله.

ج- يتعيـن علـى المسـتخدم (المسـتخدمين) الاحتفـاظ بجهـاز ترميـز الحمايـة فـي مـكان آمـن دومـاً، ولا يجـوز تقديمـه أبـداً إلـى أي طـرف ثالـث غيـر مصـرح لـه، أو تمريـره مـن مسـتخدم إلـى آخـر.

د- يجوز للبنـك إلغاء مُعرّف أي مستخدم و/أو رقـم تعريفه الشـخصي و/أو جهاز ترميـز الحماية الخاص به في أي وقت ودون إشعاره مسبقاً بذلك، وذلك في حال اعتقد أنه يتم إساءة استخدامها، أو في حال حدوث أي خـرق أمنـي أو اسـتخدام غيـر مصـرح بـه للخدمـات.

هـ- يلتـزم صاحـب الحسـاب بـأن يعيـد إلـى البنـك أي جهـاز ترميـز حمايـة يقدمـه لـه أو إلـى أي مسـتخدم (1) فـي حـال طلـب البنـك ذلـك، أو (2) بمجـرد التوقـف عـن الاحتفـاظ أو تشـغيل أي حسـاب لـدى البنـك، أو (3) عنـد إنهـاء الخدمـات.

و- سـيبذل البنـك كل الجهـود المعقولـة للتأكـد مـن أن أجهـزة ترميـز الحمايـة المقدمـة للمسـتخدم (المسـتخدمين) سـتعمل حسـب الضـرورة للسـماح لهـم بالوصـول إلـى الخدمـات. ويوافـق صاحـب الحسـاب و/أو المسـتخدم (المسـتخدمون) المعنـي علـى إخطـار البنـك فـوراً فـي حـال عـدم عمـل أي جهـاز ترميـز حمايـة بشـكل صحيـح.

ز- لا يتحمـل البنـك أي مسـؤولية مـن أي نـوع عـن خـرق أي شـرط ضمنـي فيمـا يتعلـق بجـودة أي جهـاز ترميـز حمايـة أو جـدواه تجاريـاً أو ملاءمتـه.

3,7 مسؤوليات صاحب الحساب الأمنية والتقنية

أ- يتحمل صاحب الحساب وحده مسؤولية ضمان أن جميع المستخدمين:

1) لا يتدخلـون أو يلحقـون الضـرر (أو يحاولـون التدخـل أو إلحـاق الضـرر) بـأي معـرف مسـتخدم، أو رقـم تعريـف شـخصي، أو جهـاز ترميـز حمايـة أو أي بيانات/برمجيـات مرتبطـة بالخدمـات.

2) يحتفظـون دومـاً بمعـرف المسـتخدم و/أو رقـم التعريـف الشـخصي و/أو جهـاز ترميـز الحمايـة آمنـاً وسـرياً، ويتخـذون الخطـوات اللازمـة لمنـع اسـتخدامها بطريقـة غيـر مصـرح بهـا. وعلـى وجـه التحديـد، يتعيـن علـى المسـتخدم:

- عـدم كتابـة مُعـرّف المسـتخدم و/أو رقـم التعريـف الشـخصي أو تسـجيلهما بـأي شـكل مـن الأشـكال بطريقـة يمكـن أن يفهمهـا أي طـرف ثالـث، وعـدم تسـجيل مُعـرّف المسـتخدم ورقـم التعريـف الشـخصي معـاً.
- عـدم الاحتفـاظ أبـداً بجهـاز ترميـز الحمايـة الخـاص بهـم مـع أي سـجلات لمُعـرّف المسـتخدم أو رقـم التعريـف الشـخصي الخـاص بهـم.
- عـدم الإفصـاح أبـداً عـن مُعـرّف المسـتخدم أو رقـم التعريـف الشـخصي الخـاص بهـم لأي طـرف ثالـث، بمـا فـي ذلـك موظفـي البنـك و/أو أي مسـتخدم (مسـتخدمين) آخـر أو موظفـي صاحـب الحسـاب.
- عـدم مشـاركة أو إعطـاء جهـاز ترميـز الحمايـة لأي طـرف ثالـث، بمـا فـي ذلـك، موظفـي البنـك و/أو مسـتخدم (مسـتخدمين) آخـر أو موظفـي صاحـب الحسـاب.
- عـدم الـرد علـى رسـائل البريـد الإلكترونـي التـي تطلـب معلومـات أمـان. إذ لا يسـتخدم البنـك البريـد الإلكترونـي لإبـلاغ أو طلـب معلومـات ذات طبيعـة حساسـة، مثـل معرفـات المسـتخدم، أو أرقـام التعريـف الشـخصي، أو تأكيـد التفاصيـل الشـخصية.

ب- يتحمـل صاحـب الحسـاب وحـده مسـؤولية إخطـار البنـك علـى الفـور فـي حـال (1) ضيـاع أو سـرقة مُعـرّف المسـتخدم، أو رقـم التعريـف الشـخصي، أو جهـاز ترميـز الحمايـة، أو أي عنصـر حمايـة آخـر يُسـتخدم لأجـل إجـراءات الوصـول؛ أو (2) إذا علـم المسـتخدم أو شـك بـأن شـخصاً آخـر يعـرف مُعـرّف المسـتخدم أو رقـم التعريـف الشـخصي الخـاص بـه، أو اسـتحوذ علـى جهـاز ترميـز الحمايـة الخـاص بـه، أو اسـتخدم الخدمـات بشـكل غيـر مصـرح بـه. وحينهـا، يقـوم البنـك بإلغـاء مُعـرّف المسـتخدم و/أو رقـم التعريـف الشـخصي الخـاص بالمسـتخدم ويرتـب لتبديلهـا.

4,7 التعهدات العامة

أ- يتعهد صاحب الحساب أيضاً بـ:

1) اتخـاذ جميـع الخطـوات اللازمـة للتعافـي مـن الكـوارث، بمـا فـي ذلـك تخزيـن البيانـات المسـجلة فـي الخدمـات خـارج الموقـع.

2) عـدم نشـر الخدمـات أو الكشـف عنهـا أو إتاحتهـا بشـكل آخـر لأي شـخص غيـر المسـتخدم (المستخدمين).

3) عـدم اسـتخدام أي مـواد و/أو معلومـات تتعلـق بالخدمـات أو الكشـف عنهـا لغيـر غـرض الوصـول إلـى الخدمـات واسـتخدامها.

4) الـرد علـى الفـور علـى جميـع الاستفسـارات والمراسـلات الـواردة مـن البنـك فيمـا يتعلـق بالخدمـات أو أي معاملـة متأثـرة أو خدمـة مقدمـة مـن خـلال الخدمـات.

5) السـماح لمدققـي البنـك وأي موظفيـن مفوضيـن بفحـص السـجلات والاحتفـاظ بهـا و/أو نسـخ البيانـات لغـرض التحقـق مـن أو تنفيـذ المدفوعـات مـن الحسـابات وإليهـا.

6) إخطار البنك على الفور أو، إذا كان خارج ساعات العمل، بمجرد أن يفتح في يوم العمل التالي بـ:

- أي إشـكالات أو أخطـاء أو تناقضـات تتعلـق باسـتخدام الخدمـات، بمـا فـي ذلـك أي خطـأ فـي أي معاملـة تتـم باسـتخدام الخدمـات.
- الكشـف عـن مُعـرّف المسـتخدِم أو رقـم التعريـف الشـخصي لأي طـرف ثالـث، أو اسـتخدام جهـاز ترميـز الحمايـة مـن قبـل طـرف ثالـث غيـر مصـرح لـه.
- أي وصول أو استخدام غير مصرح به للخدمات مهما كان.
- اسـتلام أو اسـترداد أي بيانـات أو معلومـات عنـد اسـتخدام الخدمـات تكـون غيـر مخصصـة لصاحـب الحسـاب أو المسـتخدم. ويقـوم صاحـب الحسـاب بحـذف البيانـات أو المعلومـات المذكـورة و/أو يعمـل علـى حذفهـا و/أو إتلافهـا.

7) عدم استخدام الخدمات لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به.

8) عدم السماح لأي شخص غير المستخدمين بحيازة جهاز ترميز الحماية.

9) عـدم محاولـة نقـل أي مـادة مـن أي نـوع إلـى مواقـع الإنترنـت التـي تحتـوي علـى فيروسـات وبرمجيـات ضـارة تسـبب تلفـاً للحاسـوب، وعـدم محاولـة تغييـر محتـوى موقـع الإنترنـت بطريقـة أخـرى.

10) الدفع فوراً للبنك مقابل أي معدات للخدمات، وذلك في غضون ثلاثة (3) أيام عمل من استلام طلب تسديد خطي من البنك، أو وفقاً لتوجيهات البنك من وقت لآخر. ويخول صاحب الحساب البنك بخصم أي رسوم تتعلق بتوفير معدات الخدمات من أي من حساباته لدى البنك.

11) عدم استخدام الخدمات في أي معاملات مع أطراف ثالثة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد يسبب ذلك خرقاً للوائح التنظيمية.

ب- يدرك صاحب الحساب ويوافق على أن البنك أو الشركات التابعة له أو موظفيه غير مسؤولين عن أي خسارة يتكبدها هو أو المستخدم (المستخدمون) فيما يتعلق بالخدمات أو المنصة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

1) أي خلل أو أخطاء أو إهمال أو تأخير أو تعطل أو انقطاع أو تشغيل غير صحيح أو عدم دقة في عمليات الخدمات؛

2) عدم توفر الإنترنت أو المنصة؛

3) أي خسارة أو ضرر أو تلف تتعرض لها أجهزة صاحب الحساب، أو المستخدم، أو برمجياتهم أو أي نظام معالجة بيانات آخر خاص بهم نتيجة استخدام الخدمات.

4) استخدام البريد الإلكتروني أو أي وسيلة اتصال أخرى غير آمنة لإرسال التعليمات إلى البنك.

5) أي إخلال بالمحافظة على السرية ينشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن استخدام الخدمات أو المنصة.

6) أي انقطاع أو تأخير حاصل نتيجة تحديث أو استبدال يتم إجراؤه في المنصة؛

7) أي معلومات غير دقيقة أو مضللة يقدمها المستخدم أو المفوضين بالتوقيع أو صاحب الحساب.

8) أي مسألة تنشأ لأسباب خارجة عن سيطرة البنك.

9) أي خسارة أو ضرر أو تلف تتعرض له أجهزة صاحب الحساب أو برمجياته أو أي نظام آخر لمعالجة بياناته نتيجة استخدام معدات الخدمات.

ج- يوافق صاحب الحساب على أن يكون الحاسوب الشخصي الذي يستخدمه المستخدم (المستخدمون) للاتصال بالخدمات على الدوام متضمناً:

1) برنامج لمكافحة الفيروسات وجدار ناري يكونان مُحدثين وأصليين وفعالين.

2) نظام تشغيل أصلي يعمل بأحدث تصحيحات الأمان؛ و

3) أحدث إصدار من متصفح ويب أصلي مع حديثه دوماً.

8. مسؤولية المعاملات غير المصرح بها

1.8 مع مراعاة بنود الفقرة ٣,٤ (المفوضون بالتوقيع) أعلاه، يتحمل صاحب الحساب مسؤولية أي خسارة تنشأ عن أي معاملة غير مصرح بها على الحساب، في حال حدثت الخسارة قبل إخطار البنك بإساءة استخدام معرف المستخدم ورقم التعريف الشخصي و/أو جهاز ترميز الحماية أو فقدانها أو سرقتها أو الكشف عنها لشخص آخر، وإذا ساهم المستخدم (المستخدمون) في الخسارة بسبب:

أ- عـدم اهتمامهـم بمعـرّف المسـتخدم و/أو رقـم التعريـف الشـخصي و/أو جهـاز ترميـز الحمايـة الخـاص بهـم والمحافظـة عليهـا، أو كان إخلالهـم بالمحافظـة علـى سـريتها السـبب الرئيسـي فـي الخسـارة.

ب- عـدم إخطـار البنـك فـي الوقـت المناسـب بإسـاءة اسـتخدام أو فقـدان أو سـرقة معـرف المسـتخدم و/أو رقـم التعريـف الشـخصي و/أو جهـاز ترميـز الحمايـة أو الكشـف عنهـا لشـخص آخـر.

9. إخلاء المسؤولية والتعويض

1,9 إخلاء المسؤولية

أ- لا يقـرّ البنـك أو يضمـن أن الخدمـات وموقـع الإنترنـت (أ) سـيكونان متاحيـن ويلبيـان متطلبـات صاحـب الحسـاب، أو عـدم انقطـاع الوصـول إليهمـا، أو (ب) عـدم حصـول تأخيـر أو إخـلال أو أخطـاء أو إهمـال أو خسـارة فـي نقـل المعلومـات، أو (ج) عـدم نقـل أي فيروسـات أو مكونـات ضـارة أخـرى، أو (د) عـدم حـدوث أي ضـرر لنظـام الحاسـوب. ونظـراً لطبيعـة الإنترنـت المفتوحـة، لا يمكـن للبنـك أن يكفـل أو يضمـن الحمايـة الكاملـة للمعامـلات التـي يتـم تنفيذهـا عبـر الإنترنـت مـن القرصنـة، والوصـول غيـر المصـرح بـه، وهجمـات الفيروسـات، والمحـاولات المتعمـدة الأخـرى مـن قبـل أطـراف ثالثـة لخـرق أحـدث مزايـا الأمـان التـي تـم تطبيقهـا. ومـع ذلـك، سـيتخذ البنـك جميـع الخطـوات الممكنـة عمليـاً، للتأكـد مـن سـلامة المعامـلات التـي يتـم تنفيذهـا عبـر الإنترنـت (بمـا فـي ذلـك، تثبيـت مزايـا الأمـان المصممـة للحفـاظ علـى خصوصيـة وسـرية جميـع الاتصـالات أثنـاء تنفيـذ المعامـلات).

ب- يقـرّ صاحـب الحسـاب والمسـتخدم (المسـتخدمون) أن البنـك يسـتخدم مسـتوىً عاليـاً مـن التشـفير مـن أجـل حمايـة المعامـلات عبـر الإنترنـت والحسـابات مـن الوصـول غيـر المصـرح بـه، والـذي قـد يكـون غيـر قانونـي فـي مناطـق اختصـاص قضائـي خـارج دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة. ويتحمـل صاحـب الحسـاب والمسـتخدم (المسـتخدمون) مسـؤولية ضمـان السـماح للمسـتخدم (المسـتخدمين) باسـتخدام الخدمـات بموجـب القوانيـن المحليـة لمنطقـة الاختصـاص القضائـي التـي تُسـتخدم فيهـا الخدمـات. ولـن يتحمـل البنـك مسـؤولية أي خسـارة يتكبدهـا صاحـب الحسـاب أو المسـتخدم نتيجـة عـدم قدرتـه علـى اسـتخدام الخدمـات فـي مناطـق الاختصـاص القضائـي المذكـورة.

ج- لا يقـدم البنـك أي إقـرارات أو ضمانـات فيمـا يتعلـق بدقـة أو عمـل أو أداء أي برمجيـات مـن طـرف ثالـث يمكـن اسـتخدامها فيمـا يتعلـق بالخدمـات أو موقـع الإنترنـت.

د- يتحمـل صاحـب الحسـاب والمسـتخدم وحدهمـا مسـؤولية اسـتخدام الخدمـات وموقـع الإنترنـت. ويتـم توفيـر المعلومـات والمـواد علـى أسـاس «كمـا هـي» و «حسـب توفرهـا»، ولا يضمـن البنـك دقـة أو كفايـة أو اكتمـال المعلومـات والمـواد المذكـورة، ويتنصـل صراحـةً مـن تحمـل مسـؤولية وجـود أخطـاء أو نقـص فـي هـذه المعلومـات والمـواد. ولا يتـم تقديـم أي ضمـان مـن أي نـوع، سـواء ضمنيـاً أو صراحـةً أو قانونيـاً، بمـا فـي ذلـك علـى سـبيل المثـال لا الحصـر، ضمانـات عـدم انتهـاك حقـوق الطـرف الثالـث، والملكيـة، والملاءمـة لغـرض معيـن، وخلـو الحاسـوب مـن الفيروسـات بالتزامـن مـع فتـرة احتوائـه للمعلومـات والمـواد المذكـورة.

هـ- مـا لـم يتـم تحديـد خـلاف ذلـك أو الاتفـاق مـع صاحـب الحسـاب علـى عكسـه، يتـم إعـداد المعلومـات الـواردة فـي الخدمـات وعلـى موقـع الإنترنـت وفقـاً للوائـح وقوانيـن دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، ولأجـل مـوردي المنتجـات أو الخدمـات داخـل الدولـة.

و- يتعيـن علـى صاحـب الحسـاب التحقـق بعنايـة مـن سـجلات وكشـوف الحسـاب عنـد اسـتلامها. وفـي حـال اعتقـد صاحـب الحسـاب أن هنـاك خطـأ فـي أي معاملـة تتـم باسـتخدام الخدمـة، يتوجـب عليـه إخطـار البنـك بذلـك علـى الفـور. وسـيتم اعتبـار سـجلات البنـك، مـا لـم يثبـت وجـود أخطـاء فيهـا، كدليـل قاطـع علـى تعامـلات صاحـب الحسـاب مـع البنـك فيمـا يتعلـق بالخدمـات.

ز- مع مراعاة الفقرة 9 (مسؤولية المعاملات غير المصرح بها) أعلاه، وإلى الحد الذي يسمح به القانون، لن يتحمل البنك المسؤولية أمام صاحب الحساب أو أي شخص آخر عن أي خسارة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة أو تبعية أو خاصة أو عرضية، بما في ذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أي خسارة في أرباح أو إيرادات الأعمال أو الشهرة أو المدخرات المتوقعة أو فقدان البيانات، والناتجة عن:

1) تصرف البنك أو إخلاله في التصرف وفق التعليمات التي يتلقاها من المستخدم (المستخدمون).

2) أي خطأ وارد في إدخال المعلومات ونقلها إلى الأنظمة الداخلية للبنك.

3) الوصول إلى الخدمات أو استخدامها من خلال إجراءات الوصول، ولكن بطريقة أو لغرض غير مصرح به من قبل المستخدم (المستخدمين)؛

4) وجود خلل في أنظمة الاتصالات وشبكات الاتصال، أو وجود أي أعطال ميكانيكية، أو انقطاع التيار الكهربائي، أو وجود خلل ،أو عطل في المعدات أو عدم كفايتها

5) حدث أو سبب خارج عن السيطرة المعقولة للبنك، بما في ذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، القضاء والقدر، أو التقصير أو التباين في إمداد الطاقة، أو توفير الآلات ،أو الأنظمة، أو وجود خلل بأنظمة المعالجة، أو الاضطرابات، أو أعمال الشغب، أو الحرب، أو الإغلاقات، أو الاضطرابات الصناعية، أو الإجراءات الحكومية المفروضة بعد تاريخ توقيع نموذج إعداد العميل أو وجود أعطال بخطوط الاتصال.

6) أي عملية احتيالية أو إهمال من قبل موظفي صاحب الحساب أو وكلائه أو أي طرف ثالث سواء كان مستخدماً (مستخدمين) أم لا.

7) أي تأخير في نقل البيانات بين المستخدم (المستخدمين) وأي متلقي للمعلومات، سواء كان ذلك نتيجة حدوث عطل أو وجود فيروسات أو عيب في معدات المستخدمين أو البرمجيات المثبتة على أجهزتهم أو أنظمة البنك.

8) أي عواقب تنتج عن أي فيروس أو مزايا مدمرة أخرى قد تؤثر سلباً على أجهزة المستخدم أو برمجياته أو معداته.

9) فشل المعاملة.

10) أي سبب آخر، إلا إذا كان ذلك بسبب الإهمال الجسيم أو التقصير المتعمد من جانب البنك أو الإخلال بشرط أو ضمان محدد بموجب قانون عقود توريد السلع والخدمات، والذي لا يمكن إلغاؤه أو تعديله أو تقييده. وتقتصر مسؤولية البنك عن انتهاك أي من هذه الحقوق غير القابلة للإلغاء، بناءً على خيار البنك، على توريد الخدمات من جديد، أو دفع تكلفة تقديم الخدمات مجدداً.

11) الوصول إلى أو استخدام أي من معدات الخدمات من خلال إجراءات الوصول، ولكن بطريقة أو لغرض غير مصرح به من قبل البنك أو المستخدم.

ح. لا يتحمل البنك مسؤولية أي خسارة، من أي نوع أو كيفما نجمت، سواء عن أي انقطاع في الخدمات أو أي مشكلة تقنية تعيق الوصول إلى المعلومات، أو تؤدي إلى تأخير أو حدوث أي فشل أو خطأ أو حذف أو فقدان لأي معلومات مرسلة.

ط) يقوم البنك بتنفيذ معاملات صرف العملات الأجنبية في تاريخ قبول الطلب، وذلك باستخدام بوابة البنك التي تعرض سعر الصرف الرسمي. وتخضع الأسعار المتفق عليها مسبقاً لممارسات السوق المعيارية الخاصة بمعاملات صرف العملات الأجنبية.

ي) لا يتحمل البنك مسؤولية أي خسارة، أياً كانت أو كيفما نجمت، سواء عن أي عيب أو كفاءة أو خلل أو عطل في معدات الخدمات، بما في ذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، شبكات الاتصال، الأعطال الميكانيكية، انقطاع التيار الكهربائي، الأعطال التقنية، والتي قد تؤدي إلى تعطيل استخدام الخدمات.

ك) تتطلب بعض الخدمات أن يتلقى البنك المعلومات المتعلقة بالحسابات والمعاملات والإبلاغ عنها. ولا يُعتبر البنك مسؤولاً عن تحديد دقة وتوقيت أو اكتمال أي معلومات يقدمها صاحب الحساب أو وكلائه أو أي طرف ثالث إلى البنك. ولن يكون البنك ملزماً بتفسير محتوى أي بيانات يتم إرسالها إليه، إلّا وفق ما تنص عليه الشروط. وما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك خطياً، لن يُطلب من البنك (عن طريق أي إجراء أمني أو غير ذلك) اكتشاف الأخطاء في نقل أو محتوى أي معلومات يتلقاها من صاحب الحساب أو أي طرف ثالث.

2,9 التعويض

مع عدم الإخلال بأي حق أو تعويض آخر متاح للبنك (سواء بموجب أي من بنود هذه الشروط أو غير ذلك)، يوافق صاحب الحساب بموجب هذا على تعويض البنك وحمايته من جميع الخسائر التي يتكبدها أو يتعرض لها نتيجة أي مما يلي:

أ- إخلال صاحب الحساب أو المفوض بالتوقيع و/أو المستخدم (المستخدمين) في الالتزام بهذه الشروط أو الإرشادات الأمنية الواردة هنا.

ب- أي فعل، أو تقصير، أو إهمال أو احتيال من جانب المستخدم (المستخدمين) في تشغيل واستخدام أي خدمات.

ج- اعتماد البنك أو تصرفه وفق أو تنفيذه لأي تعليمات صادرة بموجب هذه الشروط.

د- أي فعل أو إهمال أو شيء قام به البنك أو تسبب في القيام به فيما يتعلق بهذه الشروط أو أي حساب بدون تقصير مُتعمّد من قبله، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، قيام أي مسؤول أو موظف لدى البنك بالكشف لأي شخص عن أي معلومات تتعلق بأي حساب أو تعليمات، سواء كان ذلك بقصد أو بدون قصد.

هـ- أي فيروس، أو تقصير، أو عيب أو خلل و/أو أي انهيار أو انقطاع أو فشل في أي برمجيات، أو أي اتصالات، أو حاسوب، أو معدات أو أنظمة إلكترونية أخرى مملوكة أو مُشغلة أو محتفظ بها من قبل البنك أو من ينوب عنه نتيجة أو بسبب صاحب الحساب أو أي من المستخدمين الذين يصلون إلى الخدمات و/أو يستخدمونها.

و- أي عطل أو عيب أو خلل، أياً كان نوعه أو مهما كان سببه، في معدات الخدمات أو في الوصول إلى الخدمات أو استخدامها؛ أو

ز- الإخلال بتقديم الخدمات نتيجة التزام البنك باللوائح التنظيمية.

10. الإفصاح عن المعلومات

1,10 يخّول صاحب الحساب، والمفوضون بالتوقيع والمستخدم (المستخدمون) البنك بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بصاحب الحساب، والحسابات، والمفوضين بالتوقيع والمستخدمين لمن يهمهم الأمر في البنك، أو البنوك الأخرى، أو المؤسسات المالية، أو مكاتب الائتمان، أو السلطات القانونية (سواء كانت محلية أم دولية) والأطراف الثالثة في مختلف البلدان والأقاليم من أجل تقديم الخدمات، أو حيثما يعتقد البنك بصورة معقولة أن

إجراء الإفصاح ضروري أو مفضل لتنفيذ تعليماتهم، أو عندما يكون الإفصاح إلزامياً بموجب القانون. علاوةً على ذلك، يُسمح للبنك أو أي طرف ثالث تُقدم له هذه المعلومات بالإفصاح عن أي معلومات من هذا القبيل إذا كان البنك ملزماً قانونياً بذلك.

2.10 يوافق المفوضون بالتوقيع أو المستخدمون على تسجيل محادثاتهم الهاتفية مع ممثلي البنك لأغراض حفظ السجلات وتقديمها كدليل على وجود تعليمات أو معاملات مع البنك في أي إجراءات قانونية.

11. الرسوم والنفقات

1,11 يوافق صاحب الحساب على دفع الرسوم والنفقات (إن وجدت) لقاء الخدمات وفقاً لجدول الرسوم والنفقات الخاص بالبنك وكما هو مبين في فروع البنك (في أثناء إجراء المعاملة ذات الصلة) أو وفقاً لما قد يُنصح به من وقت لآخر. ويجوز للبنك أن يغير الرسوم والنفقات المعمول بها، وعدد مرات وتواريخ دفعها، أو أن يفرض رسوماً أو نفقات جديدة، أو أن يعدل أي حدود للمعاملات الدورية وإشعار صاحب الحساب بذلك قبل ثلاثين (٣٠) يوماً وبالطريقة التي يختارها البنك.

2,11 يجوز لصاحب الحساب، إذا كانت الرسوم والنفقات المعدلة غير مقبولة بالنسبة له، إلغاء الخدمات بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة 14 (إنهاء الخدمات) بعد تسوية جميع المبالغ المستحقة.

3,11 يخول صاحب الحساب البنك بالخصم من حساباته أي رسوم ونفقات معلقة مستحقة فيما يتعلق بالخدمات.

12. الملكية الفكرية

1,12 حقوق الطبع والنشر لجميع المعلومات والمواد الأخرى الواردة في الخدمات وعلى موقع الإنترنت مملوكة أو مرخصة للبنك، وجميع الحقوق محفوظة له. ولا يجوز لصاحب الحساب أن ينسخ أو يوزع أو يعرض أو ينقل أو يستغل بطريقة ما الخدمة أو موقع الإنترنت أو أي جزء منهما دون إذن خطي من البنك. علاوةً على ذلك، يجب على صاحب الحساب عدم ربط أي موقع ويب آخر بموقع الإنترنت دون إذن خطي مسبق من البنك. ومع ذلك، يجوز لصاحب الحساب نسخ أو تنزيل أو تخزين مقتطفات من موقع الإنترنت والخدمات بشكل مؤقت ولغرض معلوماته الشخصية فقط، أو عندما يستخدم صاحب الحساب الخدمات.

2,12 أي علامات تجارية، بما في ذلك الشعارات البصرية، والأسماء التجارية، وأسماء الخدمات، وأنظمة الألوان، والشعارات والعبارات الترويجية المرتبطة بالخدمات وموقع الإنترنت، هي مملوكة للبنك أو مرخصة له. ولا ينبغي تفسير أي شيء يرد في موقع الإنترنت هذا على أنه يمنح أي ترخيص أو حق في استخدام أي من هذه العلامات التجارية دون موافقة خطية مسبقة من البنك.

13. تغير الشروط

يجوز للبنك، من وقت لآخر، ووفقاً لتقديره الخاص والمطلق، ومع تقديم إشعار مسبق بأي وسيلة يراها مناسبة، أن يغير أو يعدل أو يكمل أياً من هذه الشروط أو أي معلومات أخرى يصدرها بخصوص الخدمات في أي وقت. ويتم تطبيق هذه التغييرات في التاريخ المحدد في الإشعار المرسل إلى صاحب الحساب أو عند عرضه على موقع البنك على الإنترنت حسبما تكون الحالة، وإذا استمر المستخدمون في استخدام الخدمات بعد هذا التاريخ، فستكون هذه التغييرات ملزمة لصاحب الحساب.

14. إنهاء الخدمات

يقر صاحب الحساب ويوافق على أنه يجوز للبنك ووفقاً لتقديره الخاص تقييد أو إنهاء الخدمة في أي وقت عن طريق إرسال إشعار خطي إلى صاحب الحساب.

1,14 يجوز لصاحب الحساب إنهاء استخدام الخدمات في أي وقت عن طريق إرسال إشعار خطي إلى البنك قبل واحد وعشرين (21) يوماً على الأقل؛ ويجوز للبنك أن ينهي الخدمات في أي وقت ومن دون سبب بإرسال إشعار خطي قبل ما لا يقل عن خمسة (5) أيام إلى صاحب الحساب.

2,14 في حال إنهاء الخدمات، لا يقوم البنك بإجراء دفعات الفواتير وتحويلات الأموال وغيرها من الخدمات التي صدرت بشأنها تعليمات أو التي من المقرر إجراؤها بعد تاريخ الإنهاء.

3,14 علاوةً على ذلك، يجوز للبنك، ووفقاً لتقديره الخاص، أن يقوم بموجب إشعار خطي إلى صاحب الحساب بإنهاء الخدمات أو تقييدها بشكل فوري إذا:

أ. تدخل المفوضون بالتوقيع والمستخدمون بأي شكل من الأشكال في أنظمة البنك أو الخدمات التي يقدمها إلى صاحب الحساب أو عملاء البنك الآخرين.

ب. إخلال صاحب الحساب أو المفوضون بالتوقيع أو المستخدمون بأي من هذه الشروط وتخلفهم في تصحيح هذا الإخلال في غضون ثلاثة (3) أيام عمل بعد تلقي إشعار من البنك للمطالبة بالتصحيح.

ت. إفصاح المستخدمين عن معرف المستخدم و/أو رقم التعريف الشخصي و/أو السماح لطرف ثالث غير مفوض باستخدام جهاز ترميز الحماية أو الوصول إلى الخدمات.

ث. إعلان إفلاس صاحب الحساب، أو تعيين حارس قضائي على أي من ممتلكاته أو القيام بأي تسوية أو ترتيب مع دائنيه أو التنازل لهم.

ج. يقرر البنك إغلاق الحساب (الحسابات) أو إنهاء العلاقة التي تربطه بصاحب الحساب وفقاً لتقديره الخاص.

4,14 عند إنهاء الخدمات:

أ. يجوز للبنك أن ينهي/يوقف على الفور وصول المستخدمين إلى الأنظمة وموقع الإنترنت والخدمات.

ب. يجب أن يعيد المستخدمون على الفور أجهزة ترميز الحماية التي تم تسليمها لهم.

15. القانون الناظم والاختصاص القضائي

تخضع الخدمات المقدمة إلى صاحب الحساب من قبل البنك ونموذج إعداد العميل (الذي تشكل هذه الشروط جزءاً منه) والمعاملات التي تتم بموجبه لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة. ويخضع صاحب الحساب للاختصاص القضائي غير الحصري لمحاكم دولة الإمارات، شريطة ألا تمس هذه الفقرة بحق البنك في رفع دعوى ضد صاحب الحساب في أي محكمة مختصة أخرى لغرض إنفاذ أو تنفيذ هذه الشروط أو أي حكم أو تسوية أخرى. ويتنازل صاحب الحساب بموجب هذا بشكل نهائي (بالقدر الذي يسمح به القانون المعمول به) عن أي اعتراض قد يكون لديه، الآن أو فيما بعد، بخصوص تحديد مكان أي دعوى أو إجراء يُرفع إلى المحكمة المشار إليها أعلاه، وأي اعتراض على أساس أن أي دعوى أو إجراء من هذا القبيل في هذه المحكمة قد قُدم إلى محكمة غير ملائمة.

16. الإقرار والضمان

يقرّ صاحب الحساب ويتعهد بما يلي:

1,16 أن يمتلك الأهلية القانونية بموجب هذه الشروط للدخول فيها وممارسة حقوقها وأداء التزاماتها.

2,16 ستكون هذه الشروط ملزمة وسارية على نفسها وعلى المفوض بالتوقيع والمستخدم، ولن تنتهك شروط أي اتفاق آخر يكون الأخيران طرفاً فيه.

الخدمات المصرفية الإلكترونية للمؤسسات

3,16 قد قرأ وفهم هذه الشروط وأدرك تماماً حقوقها والتزاماتها ومسؤولياتها كما هو موضح هنا.

4,16 يكون مسؤولاً عن الالتزام بجميع التعليمات التي يصدرها المفوض بالتوقيع والمستخدم.

5,16 ليس لديه علم بأي مسألة أو سبب قد يمنعه أو يقيده بأي شكل من الأشكال من الدخول في التزامات هذه الشروط أو الوفاء بها بموجب هذه الشروط.

6,16 تعتبر التزاماته بموجب هذه الشروط التزامات قانونية وشرعية وملزمة وسارية وفقاً لشروط كل منها.

7,16 لا توجد ضده حالياً أي دعوى قضائية أو إدارية معلقة أو إجراء قانوني معلق من أي محكمة أو سلطة حكومية، أو أنه، على حد علمه، مهدد هو أي من أصوله بشيء من هذا القبيل، ولا يوجد تقصير من قبله بموجب أي أمر أو إنذار قضائي أو مرسوم أو أي لائحة تنظيمية أخرى صادرة عن أي محكمة أو سلطة حكومية أخرى.

8,16 في حال عدم وجود أي خطأ واضح، فإن سجلات البنك هي الدليل الوحيد على قائمة المفوضين بالتوقيع والمستخدمين الذين يتصرفون نيابة عن صاحب الحساب.

9,16 جميع المعلومات المقدمة من قبل المفوضين بالتوقيع إلى البنك بخصوص نموذج إعداد العميل صحيحة وكاملة ودقيقة من جميع النواحي الجوهرية، وهم ليسوا على علم بأي حقائق أو ظروف لم يتم الكشف عنها للبنك، والتي إذا تم الكشف عنها، قد تؤثر على قرار البنك بتقديم الخدمات إلى صاحب الحساب.

إشهاداً على ذلك، يوافق صاحب الحساب بموجب هذا على جميع الشروط والأحكام أعلاه.

لصالح وبالنيابة عن صاحب الحساب:

المفوض بالتوقيع _____ المفوض بالتوقيع _____

الاسم: _____ الاسم: _____

يرجى وضع ختم الشركة

المطاطي هنا

التعيين: _____ التعيين: _____

التاريخ: _____ التاريخ: _____